معهد العلمين
للدراسات العليا
الجامعة الإسلامية
لبنان / بيروت

عنوان الرسالة

المشاركة السياسية للمرأة في العراق
(دراسة مقارنة في كوتا النساء)

رسالة تقدم بها الطالب:

وائل محمد عبد علي الوائلي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

بأشراف الاستاذ الدكتور
علي هادي حميدي الشكراوي

1432هـ 2011 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً

سورة النساء ﴿1﴾

صَدَقَ آللهُ العَليُ العَظيم

الإهداء

إلى من كنت أقبل باطن قدميها ...

إلى من غادرت وأنا محتاج اليها...

إلى السلام إلى الأمان إلى الحنان...

إلى كل النساء...

#أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحـث

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد.....

وبعد حمده وثنائه الصلاة على محمد وآله...

أتقدم بخالص شكري وتقديري وإمتناني إلى سماحة العلامة السيد محمد بحر العلوم دامت توفيقاته , الذي كان له الفضل ببناء هذا الصرح العلمي البارز في المدينة التي شرفها أسد الله الغالب علي بن أبي طالب بمرقده الطاهر المقدس , سائلاً الله أن يأخذ بيده الكريمة لكل خيرويسدد خطاه ويعلي مقامه ويمن عليه بالصحة والعافية ، وأن يبقيه ذخرا لهذا البلد الجريح.

ويسرني أن أقدم شكري وإمتناني إلى عمادة معهد العلمين متمثله بالسيد عميد المعهد وأساتذتي في السنة التحضيرية لما قدموه لي من وافر المعلومات .

وأتقدم بخالص شكري وتقديري وإمتناني إلى أستاذي المشرف الدكتور علي هادي الشكراوي لما قدمه

لي من معلومات ونصائح وتوجيهات قيمة وما بذله معي من جهد متواصل لإنجاز رسالتي ، داعيا المولى عز وجل أن يمن عليه بالعمر المديد ووافر الصحة والعافية .

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير والإمتنان إلى لجنة المناقشة العلمية الموقرة التي بذلت جهودا كبيرة من أجل ترصين هذه الرسالة .

والشكر لجميع من أعانني قدر إستطاعته في إتمام هذه الرسالة مع الود و المحبة ، وإلى جميع منتسبي مكتبة العتبة العلوية المقدسة ، ولا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري لجميع زملائي طلبة المعهد الأعزاء .

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة (المشاركة السياسية للمرأة في العراق– دراسة مقارنة في كوتا النساء) والتي تقدم بها الطالب (وائل محمد عبد علي الوائلي) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا– قسم الدراسات السياسية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اختصاص العلوم السياسية وأرشحها للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ. د.علي هادي حميدي

الشكراوي

التاريخ : / / 2011

توصية عمادة المعهد

بناءاً على التوصية المقدمة من قبل الأستاذ المشرف ، أحيل هذه الرسالة إلى لجنة المناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ.د.عصام العطية

عميد المعهد

التاريخ : / / 2011

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن رسالة الماجستير الموسومة (المشاركة السياسية للمرأة في العراق – دراسة مقارنة في كوتا النساء) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وأنها صالحة من الناحيتين اللغوية والتعبيرية .

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / / 2011

توصية السيد رئيس القسم العلمي

استنادا إلى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة ، أرشح رسالة الماجستير الموسومة (المشاركة السياسية للمرأة في العراق – دراسة مقارنة في كوتا النساء)

التوقيع :

الاسم :

رئيس قسم الدراسات السياسية

التاريخ : / / 2011

قرار لجنة المناقشة

استناداً للأمر الإداري ذي العدد (125) الصادر من عمادة معهد العلمين

للدراسات العليا بتاريخ : 20/ 8 / 2011 ، المتضمن مناقشة رسالة الماجستير الموسومة : (المشاركة السياسية للمرأة في العراق - دراسة مقارنة في كوتا النساء).

المقدمة من قبل الطالب : (وائل محمد عبد علي الوائلي) **. نقر نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقعون في أدناه بأننا قد اطلعنا على مضمون الرسالة وناقشنا الطالب في محتواها وفيما له علاقة بها ، بتاريخ : 23/ 9 / 2011 ، ونشهد بأنها جديرة لمطلب نيل شهادة الماجستير في اختصاص العلوم السياسية ، وعليه توصي اللجنة بقبولها بتقدير (جيد جدا).**

التوقيع :
الاسم : أ.د.حسان محمد شفيق العاني
التاريخ : / /2011
عضو اللجنة

التوقيع :
الاسم : أ. **د.علي هادي حميدي الشكراوي**
التاريخ : / / 2011
رئيس اللجنة – المشرف

التوقيع :
الاسم : أ.م.د.رحيم حسين البهادلي
التاريخ : / /2011
عضو اللجنة

قرار معهد العلمين للدراسات العليا

عقد مجلس معهد العلمين للدراسات العليا جلسته ( ) بتاريخ / / 2011 وقرر المصادقة على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع :

الاسم :

مقرر مجلس المعهد

التوقيع :

الاسم : أ.د.عصام العطية

رئيس المجلس

العميـــد

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.....	1 -4
الفصل الأول : مفهوم كوتا النساء ومبررات اعتمادها.....	5 - 46
المبحث الأول : مفهوم كوتا النساء	6 - 26

المطلب الأول : المعنى اللغوي و الاصطلاحي للكوتا..... 7 - 11

الفرع الأول : المعنى اللغوي للكوتا..... 7 - 8

الفرع الثاني : المعنى الاصطلاحي للكوتا..... 8 - 11

المطلب الثاني : العلاقة بين الكوتا و المشروعية و الانتخاب وموقف الفقه الإسلامي..... 11 - 26

الفرع الأول: العلاقة بين الكوتا و المشروعية و الانتخاب ..... 12 - 20

الفرع الثاني : موقف الفقه الإسلامي من المشاركة السياسية للمرأة..... 20 - 26

المبحث الثاني : مبررات اعتماد كوتا النساء..... 27 - 46

المطلب الأول : المبررات السياسية..... 30 - 39

الفرع الأول : اتفاقية سيداو 1979م 35- 37

الفرع الثاني : مؤتمر بكين 1995م..... 37- 39

المطلب الثاني : المبررات الاقتصادية و الاجتماعية..... 40 - 56

الفرع الأول : المبررات الاقتصادية للمرأة..... 41- 44

الفرع الثاني : المبررات الاجتماعية..... 44 - 46

الفصل الثاني : أشكال الكوتا و آليات تطبيقها..... 47 - 92

المبحث الأول : أشكال الكوتا..... 48- 76

المطلب الأول : الكوتا الدستورية و القانونية..... 49 - 64

الفرع الأول : الكوتا الدستورية..... 49 - 52

الفرع الثاني : الكوتا القانونية..... 52 - 64

أولاً : الكوتا القانونية في مصر..... 52 - 56

ثانياً : الكوتا القانونية في الأردن..... 57- 61

ثالثاً : الكوتا القانونية في السودان..... 61 - 64

المطلب الثاني : الكوتا الحزبية الطوعية..... 65 -76

الفرع الأول : مفهوم الحزب السياسي..... 66- 69

الفرع الثاني : الخيار الطوعي لكوتا المرأة في البرامج السياسية للأحزاب..... 69 - 76

المبحث الثاني : آليات تطبيق الكوتا..... 77 - 92

المطلب الأول : تطبيق الكوتا أثناء عملية الترشيح..... 78 - 84

الفرع الأول : تطبيق الكوتا الطوعية أثناء عملية الترشيح..... 78 - 80

الفرع الثاني : تطبيق الكوتا الإلزامية أثناء عملية الترشيح..... 80 - 84

المطلب الثاني : تطبيق الكوتا على النتائج النهائية للعملية الانتخابية..... 85 - 92

الفرع الأول : تطبيق الكوتا بواسطة نسبة محددة أو قوائم أو دوائر انتخابية خاصة بالمرأة..... 86- 90

أولاً : تطبيق كوتا المرأة في مصر..... 86 - 87

ثانياً : تطبيق كوتا المرأة في السودان..... 87 – 88

ثالثاً : تطبيق كوتا المرأة في الأردن..... 89 – 90

الفرع الثاني : تطبيق نظام أفضل الخاسرين..... 90 – 92

الفصل الثالث : العلاقة بين النظم الانتخابية و نظام الكوتا..... 93 – 142

المبحث الأول : الكوتا و النظم الانتخابية المعتمدة..... 94– 114

المطلب الأول : مفهوم النظم الانتخابية و تأثيرها على تمثيل النساء..... 94 – 108

الفرع الأول : مفهوم وأنواع النظم الانتخابية وتأثيرها على النساء..... 95– 102

أولاً : التعددية الأغلبية..... 95 – 96

ثانياً : المختلط ..... 96 – 97

ثالثاً : التمثيل النسبي 97– 102

الفرع الثاني : تأثير النظم الانتخابية على تمثيل النساء في مصر و الأردن و السودان..... 102 – 108

أولاً : مصر..... 102 – 104

ثانياً : الأردن..... 104 – 106

ثالثاً : السودان..... 106 – 108

المطلب الثاني : المتغيرات الأساسية للنظم الانتخابية التي تؤثر على تمثيل النساء..... 109 –114

الفرع الأول : المتغيرات الأساسية للنظم الانتخابية..... 109 – 111

أولاً : حجم الدائرة الانتخابية..... 109 – 110

ثانياً : الصيغة الانتخابية..... 110 - 111

ثالثاً : تركيبة ورقة الاقتراع..... 111 - 111

الفرع الثاني : العوامل الاخرى المؤثرة على تمثيل النساء..... 111 - 114

أولاً : ندرة الموارد المالية..... 112 - 112

ثانياً : السياق الثقافي..... 112 – 113

ثالثاً : تعبئة المرأة..... 113 – 114

المبحث الثاني : مزاوجة النظام الانتخابي مع نظام الكوتا في العراق..... 115 - 140

المطلب الأول : الانتخابات العراقية عام 2005م..... 116 - 126

الفرع الأول : انتخابات الجمعية الوطنية العراقية..... 116 - 120

الفرع الثاني : انتخابات مجلس النواب العراقي..... 121 - 126

المطلب الثاني : الانتخابات العراقية عامي 2009م – 2010م..... 127 - 142

الفرع الأول : انتخابات مجالس المحافظات عام 2009م ..... 127 - 132

الفرع الثاني : انتخابات مجلس النواب 2010م ..... 133 - 142

الخاتمة ..... 143 - 148

الملاحق ..... 149 - 179

ملحق رقم (1) ..... 149 – 159

ملحق رقم (2) ..... 161 - 160

ملحق رقم (3)..... 166 - 162

ملحق رقم (4)..... 169 – 167

ملحق رقم (5)..... 179 - 170

المراجع..... 192 - 179

ملخص الرسالة باللغة الانكليزية .....

Republic of Lebanon
Islamic University-Beirut

Republic of Iraq
Al-Alamain Institute
For Higher Studies

Political participation of women in Iraq

A comparative study

of women in Quota

A Thesis Submitted by :

THE STUDENT

Wael Mohamed Abd Ali Alwaeli

To the council of Al-Alamain Institute For Higher Studies , as a partial Fulfillment for the requirements of Master Degree in Political science

Supervision :

PROFESSOR

DR. ALI HADI HUMAIDI AL – SHOKRAWY

2011 Al-Najaf 1431

Political participation of women in Iraq a comparative study of women in Quota

The subject of the representation of women in parliament of political subjects increased attention since late last century and occupied the minds of many scholars and legislators and politicians interested in this topic.

And in order to activate the role of women in public life to overcome the numerous barriers and societal obstacles that prevent women's access to parliament adopted a number of countries in the world system of quotas as a temporary measure designed to deliver women to decision-making positions to ease the impact of the obstacles and helps to remove them.

The call to increase the political participation of women in parliament through a quota to maximize their role in decision-making positions, is no longer a requirement particular to women, but is imperatively demanded by the requirements of the development community to ensure the expression of women's rights and needs and to achieve new roles have loyalty where the achievement is not the situation and inherited values mixed with the wrong concepts.

And have adopted in this research on the comparative study of four Arab countries are Egypt, Jordan, Sudan, Iraq, with a focus on the Iraqi experience as a pioneering experiment at the Arab level with regard to Kota women as devoted the Iraqi legislature for women the proportion of the seats in the House of Representatives of not less than 25% of the total seats.

The research approach and the division of the quota to another quota voluntary and mandatory constitutional or legal. As has been the adoption of statistical and analytical approach through a questionnaire conducted by a researcher with the samples to find out the questionnaire

the subject of approval ratings to the quota system and rates of change in the community's vision for women's participation in the political process. In addition, assessment of its role in the councils, elected during the period that followed the fall of the former regime and until the last election in Iraq 07/03/2010.

We have reached several conclusions from this research was the most important, that the quota system is a win-win situation for Iraqi women and an important step in the direction of access to effective participation in the authorities and decision-making circles.

As political parties play an important role in activating the political participation of women, so you need someone to encourage them to join these parties, should also encourage political parties to adopt a quota system within the party itself.

One of the conclusions that women bear the other part of the responsibility of the weakness of their roles in public life, so it was the duty of women to develop their leadership and their qualifications in various aspects of life, to take advantage of the sites that they left off.

And through research it was found that the quota aimed at results are the surest and most effective in achieving the specific percentages of women in Parliament from those which target the nomination process.

It should be noted that Iraqi women have proven their ability and worth in the stages of the election that passed in Iraq after the fall of the former regime through broad participation in voting and nomination as she was able to win (25%) of the seats without the need for a quota in the House of Representatives election last .

The most important proposals and recommendations contained in this research is to increase the number of seats allocated to women in all elected assemblies and by not less than 30% of the total seats to conform to these ratios with the target set by the Beijing Platform for Action 1995.

It also proposed the establishment of a center for research and gender studies would be within its terms of reference measure the extent of change caused by the quota system on the reality of women in Iraq.

And we proposed to amend a constitution for the year 2005 so as to include the stipulation that the quota system is an interim system for four rounds of elections to the House of Representatives, not even women remain hostage to rely on quota access to the parliament on the one hand and on the other hand urged Iraqi women to develop their personal leadership and access to an active role in society.

المقدمة

أولاً : أهمية الموضوع

يعد موضوع تمثيل النساء في البرلمان من الموضوعات السياسية التي تزايد الاهتمام بها منذ أواخر القرن الماضي وشغلت أذهان العديد من الباحثين و المشرعين والسياسيين المهتمين بهذا الموضوع .

ولا يخفى على احد ان غالبية تشريعات دول العالم الحديث الدستورية منها والقانونية تعترف للمرأة بحقوقها السياسية في التصويت و الترشيح و مع ذلك فأن حجم تمثيلها في البرلمان بقي ضعيفاً بالإجمال[1].

ونتيجة لذلك سعى المجتمع الدولي جدياً بإيجاد الحلول لضمان إشراك وممارسة المرأة للحقوق العامة و الحريات الأساسية على قدم المساواة مع الرجل , ومن اجل الإسراع بالوصول الى ذلك جاءت المناداة باعتماد التمييز الايجابي (الكوتا) كإجراء لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية من خلال وجودها بنسبة مقبولة في مراكز صنع القرار.

وتتبنى أكثر من نصف بلدان العالم اليوم نوعاً من أنواع الحصص إدراكا منها بأنه لا توجد أية سياسة أكثر فاعلية وأهمية في تعزيز التنمية والصحة والتعليم ومنع نشوب النزاعات أو تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع من سياسة تمكين المرأة وإشراكها في صنع القرار .

ورغم أهمية الحصص في تعزيز تمثيل النساء في البرلمان يجب ان لا نغفل ما للأحزاب السياسية وواقع الحركة النسائية ونوع المعوقات التي تحول دون الإسهام المرضي و الفاعل في المجال السياسي وقدرة الدولة في إيجاد الحلول لتجاوز تلك المعوقات من اثر بالغ على نجاح أو فشل نظام الكوتا في تعزيز قدرة المرأة وتأثيرها في مراكز صنع القرار.

إن هذه الرسالة تكتسب أهميتها أيضا من حداثة التجربة في العراق إذ كان استخدام الكوتا لأول مرة في إنتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في 2005/1/30 من أجل إتاحة فرص أفضل أمام المرأة العراقية وللإسراع في تضييق الفجوة وصولاً الى تحقيق المساواة للمرأة في الواقع.

ثانياً: إشكالية البحث

---

[1] - انظر نص المادة (4) فقرة (1) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979.

إن الدعوة إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان عن طريق الكوتا لتعظيم دورها في مواقع صنع القرار لم يعد مطلباً خاصاً بالمرأة, بل هو أمر تحتمه مقتضيات التنمية المجتمعية لضمان تعبير المرأة عن حقوقها و إحتياجاتها وتحقيقاً لأدوار جديدة يكون الولاء فيها للإنجاز لا للأوضاع و القيم الموروثة الممزوجة بمفاهيم خاطئة [1] .

لذا فان السؤال الذي يمثل محور الدراسة و البحث هو هل يعد تطبيق الحصص (الكوتا) الحل الأمثل لزيادة مشاركة المرأة سياسياً : لكي يتم تجاوز ضعف تمثيلها في البرلمان ؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع عدة إشكاليات هي :

أولا : هل مثل سقوط النظام العراقي السابق بداية تحول في مسار المرأة العراقية على الساحة السياسية من خلال تطبيق نظام الكوتا ؟

ثانياً : إذا سلمنا إن الكوتا تقييد لخيار الناخب الحر , فهل تتعارض الكوتا مع المبادئ الديمقراطية وتتناقض مع مبدأ المساواة بين المواطنين أم أنها وسيلة لتفعيل الديمقراطية و المساواة الحقيقية بين الجنسين[2]؟

ثالثاً : يرتبط تطبيق الكوتا بالنظام الانتخابي المعتمد فما حجم تأثير النظام الانتخابي على نظام الكوتا و ما النظام الانتخابي الأفضل للمرأة ؟

رابعاً : كيف يعمل نظام الكوتا و ما الشكل الأفضل لتعزيز مشاركة المرأة سياسيا الشكل الطوعي أم الشكل الإلزامي , وما الشكل الذي إعتمده المشرع العراقي ؟

خامساً : ما دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة وهل الاحزاب السياسية في العراق جادة في إعطاء المرأة دورها في العملية السياسية من خلال اعتماد (الكوتا) ؟

سادساً : الى أي مدى نجحت المرأة في المشاركة الفعالة داخل البرلمان العراقي في ظل تطبيق (الكوتا) ؟

وعلى أية حال فإن قيمة الكوتا تحدد من خلال حسن وفاء المرأة لها من خلال تفعيل دورها في الساحة السياسية وتحويل تركيزها بعد الوصول إلى البرلمان على نجاحها في البرلمان وإثبات كفاءتها ومقدرتها على أن يكون لها دور فاعل في البناء السياسي للمجتمع , إذ نعتقد أن المعايير الذكورية التي تحكم اللعبة السياسية لا زالت تشكل تحدياً مستمراً من أجل تعزيز سلطة الرجال في السياسية .

---

(1)- انظر: آية جميل –المشاركة السياسية للمرأة في مجلس الشعب خلال الفترة من 2000م – 2009م – المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية – مصر – 2010 – ص13 .

(2)- انظر : هنا صوفي عبد الحي –الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي و المواقف العربية المتناقضة – بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية – بيروت – لبنان – العدد 23 -2009م - ص 47 .

ثالثاً: منهجية البحث

لقد اعتمدنا في بحثنا المشاركة السياسية للمرأة في العراق دراسة مقارنة في كوتا النساء لأربع من الدول العربية هي مصر , الأردن , السودان و العراق , مع التركيز على التجربة العراقية إذ نعدها تجربة رائدة على المستوى العربي - إذ لم يسبق المشرع العراقي أي مشرع في جميع الدول العربية بفرض نسبة ما لا يقل عن 25% من المقاعد للنساء في البرلمان - جرت في ظل انتخابات حرة ديمقراطية أشاد بها المجتمع الدولي .

واعتمد البحث منهج تقسيم الكوتا إلى كوتا طوعية و أخرى إلزامية دستورية أو قانونية , وحاولنا المقارنة بين الكوتا المطبقة في الدول الأربع و الأسلوب الذي اعتمده المشرع في كل منها مع التركيز على النواحي الإجرائية في التجربة العراقية , والتطرق إلى تجارب أخرى عالمية وعربية عدا الدول موضوع الدراسة .

وفي الخاتمة ذكرنا النتائج التي توصلنا إليها, وبعض المقترحات التي تصلح أن تكون أساسا لبعض التشريعات المستقبلية سواء على مستوى القواعد القانونية أو على مستوى آليات التنفيذ.

رابعاً: هيكلية البحث

انتظم هذا البحث في ثلاثة فصول , فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، خصص الفصل الأول لبحث المشاركة السياسية للمرأة بواسطة الكوتا . وقسم إلى مبحثين , المبحث الأول تناول مفهوم كوتا النساء , أما المبحث الثاني فقد تناول مبررات اعتماد الكوتا .

وخصص الفصل الثاني لبحث أشكال الكوتا وآليات تطبيقها وقد قسم إلى مبحثين , تناول المبحث الأول أشكال الكوتا في حين تناول المبحث الثاني آليات تطبيق الكوتا .

أما الفصل الثالث فقد خصص لبحث العلاقة بين النظم الانتخابية و نظام الكوتا , وقسم إلى مبحثين , تناول المبحث الأول الكوتا و النظام الانتخابي المعتمد , فيما تناول المبحث الثاني مزاوجة النظام الانتخابي مع نظام الكوتا في العراق، ومن ثم الخاتمة التي تضمنت أهم الاستنتاجات والمقترحات :

وأخيرا الملاحق التي تضمنت بعض الإحصائيات المتعلقة بالبحث واستبيان حول مستقبل الكوتا ورأي الناخب العراقي وشمل الاستبيان عينات وشرائح مختلفة من المجتمع العراقي .

ولابد من الإشارة إلى شحت المصادر المتعلقة بهذا الموضوع ومعظم ما كتب عن الكوتا في المراجع العربية لم تتعد كتابته سوى بضع صفحات .

ومن الله التوفيق و السداد

الفصل الأول

مفهوم كوتا النساء ومبررات اعتمادها

من دون أي تمييز عن الرجل، فان حق المرأة في الانتخاب والترشيح قد نصت عليه التشريعات الداخلية كافة لمعظم دول العالم تقريبا، هذا ما أكدته دراسة أعدها الاتحاد البرلماني الدولي عام 1992

في موضوع النساء والسلطة السياسية[1].

إلا انه وفي غالبية المجتمعات لاتزال المرأة تعاني من التفرقة والتمييز ، وذلك للعديد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، لذا كان لابد من اتخاذ إجراءات تؤدي إلى إصلاح أوضاع المرأة في مختلف المجالات ومنها المشاركة في الحقل السياسي الوطني الذي تنطلق منه لإصلاح وتطوير مساهمتها على المستويات كافة .

ومن هنا كانت التوصية بتبني مفهوم التمييز الايجابي ، والذي مؤداه أن تعطى النساء نوعا من المساعدة المؤسسية للتعويض عن التمييز الفعلي الذي يعانين منه ، على أن يكون ذلك بصورة مؤقتة حتى يتم تحقيق التوازن العادل بينهن وبين الرجال ، ولقد سبق بروز هذا المفهوم في الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصادرة سنة 1979 ، ومؤتمر بكين الذي عقد عام 1995 والذي وضع نصب عينيه هدف الوصول إلى نسبة لتمثيل النساء في البرلمان تصل إلى 30% لضمان تمثيل نسائي ذي معنى في هيئات ستبقى بخلاف ذلك حكرا على الرجال .

لذا فان الضعف النسبي لتمثيل المرأة في البرلمان يعد من أهم المعضلات التي يعاني منها كثير من الأنظمة السياسية في العالم بشكل عام والأنظمة العربية بشكل خاص , ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة على عدة أسئلة هي : مامعنى الكوتا والى ماذا تشير هذه الكلمة ؟ وهل يوجد ترابط وثيق بين مستوى تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية وبين مستوى تعليمها وحجم مشاركتها الاقتصادية ؟ هل تؤثر منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع على مستوى تمثيل المرأة في المؤسسة التشريعية ؟ هل يشكل الدين الإسلامي عائقا أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية ؟ وهل الجميع متفق على اعتماد الكوتا كوسيلة لتجاوز المعوقات وصولا إلى تمثيل عادل للمرأة في البرلمان ؟

لذا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين نخصص الأول للتعرف فيه على مفهوم الكوتا لغة واصطلاحا ، وذلك في مطلب ، وتوضيح العلاقة بين الكوتا والمشروعية والانتخاب في مطلب ثان لان السلطة لاتكون مشروعة إلا إذا كان من يمارسها وطريقة ممارسته تتفق والرأي السائد في المجتمع .

---

(1) ـ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان – متاح على الرابط الأتي:

http://www.un.org/arabic/eonferences/factsheet.htm